

مجلس الوزراء يعتمد ضوابط إعفاء المواطنين المستفيدين من قروض المساعدات السكنية







دبي: «الخليج»

ترأس صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في «إكسبو 2020 دبي»، بحضور سموّ الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، والفريق سموّ الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسموّ الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، حيث اعتمد ضمن أجندة الاجتماع عدد من المبادرات والتشريعات والسياسات الهادفة إلى مواصلة تطوير العمل الحكومي.

وقال صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد: ترأست اليوم اجتماعاً لمجلس الوزراء في «إكسبو دبي» اعتمدنا خلاله سياسة وطنية للدواء، بهدف ضمان توافره في كل الأوقات لكل المحتاجين، فضلاً عن رفع الاستثمار في القطاع الصناعي الدوائي بالدولة بنسبة 20 % وتوسيع صادراتها للأسواق الإقليمية. وأضاف سموّه: اعتمدنا اليوم أيضاً ضمن جلسة مجلس الوزراء إعفاءات مالية من القروض السكنية لغير القادرين عليها وذوي المتوفين وأصحاب الهمم.. واعتمدنا أيضاً صرف مساكن حكومية للأسر محدودة الدخل لتوفير مسكن كريم لهم.

وتابع سموّه: كما اعتمدنا اليوم الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية التي تضم 40 مشروعاً ومبادرة تهدف على رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي الإبداعي إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، بالشراكة مع القطاع الخاص.. الإبداع اليوم رافد اقتصادي مهم.

وقال سموّه: واعتمدنا أيضاً اليوم إعادة تشكيل مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي برئاسة الشيخ عبدالله بن بيه، ومجموعة من العلماء والمتخصصين، نسأل الله أن يوفقهم في عملهم واجتهادهم لما فيه خير البلاد والعباد. وتفصيلاً اعتمد مجلس الوزراء إعفاء المواطنين المستفيدين من قروض المساعدات السكنية، في إطار تخفيف الأعباء القانونية والمالية المترتبة عليهم، حيث يشمل الإعفاء ذوي المقترض المتوفى، أو المواطن ممن تغيرت حالته المادية

وانخفض دخله عن الحد المقبول للقروض لأسباب خارجه عن إرادته.

كما اعتمد في الإطار نفسه صرف مساكن للأسر محدودة الدخل بما يضمن للمستفيدين من الإعفاءات والمساكن الممنوحة تعزيز الاستقرار الأسري لهم وتحقيق المستوى الكريم لهم، وبما يدعم الإسهام بتلبية الاحتياجات السكنية للمواطنين كافة.

سياسة وطنية للدواء

واعتمد مجلس الوزراء، خلال جلسته، السياسة الوطنية للدواء، التي تستهدف وضع إطار ونظام وطني يعمل بكفاءة واستمرارية في مختلف الظروف، لتعزيز تقديم الخدمات الدوائية للأفراد وتحسين الخدمات الصحية لجميع السكان في الدولة، بحيث يضمن النظام توافر الأدوية الأساسية ذات الجودة العالية والاستهلاك الشامل داخل الدولة، وتعزيز القدرة المحلية على إنتاج وصناعة وتصدير الأدوية عالية الجودة وبكلفة فعالة.

كما تهدف السياسة إلى تعزيز نظام مراقبة الجودة على إنتاج المنتجات الدوائية وتوزيعها والاستخدام المتوازن لها، ومكافحة الغش الدوائي، إلى جانب تشجيع البحث والتطوير في قطاع المنتجات الدوائية بطريقة تتوافق مع احتياجات الدولة، وإنشاء إطار حافز لصناعة الأدوية يشجع على الاستثمار الجديد في صناعة الأدوية ويشجع على إدخال تقنيات جديدة وعقاقير جديدة.

الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية

واعتمد مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية، التي تهدف إلى النهوض بالقطاع وتعزيز حجمه وزيادة إمكانياته، وتحفيزه ليكون ضمن أهم عشر صناعات اقتصادية بالدولة، والعمل على زيادة نسبة مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية لتصل إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي.

وتهدف الاستراتيجية التي تعد الأولى من نوعها في العالم العربي إلى تعزيز مكانة الدولة على خارطة الإبداع الثقافي العالمي ومؤشرات التنافسية العالمية في هذا المجال، وإبراز دور الإمارات المحوري في تمكين الكفاءات البشرية المبدعة وإلهامها، وأن تكون الإمارات الوجهة الجاذبة للمبدعين في المجال الثقافي من مختلف أنحاء العالم. تضم الاستراتيجية 40 مبادرة، تتوزع على ثلاثة محاور، هي: الموهوبون والمبدعون، والمهنيون وبيئة الأعمال، وممكنات بيئة الأعمال.. وبواقع 16 مبادرة في محور الموهوبين والمبدعين، و10 في محور المهنيين وبيئة الأعمال، و14 في محور تمكين بيئة الأعمال.

اعتماد حزمة من التشريعات والقوانين

وفي الشؤون التشريعية اعتمد المجلس، خلال جلسته، إصدار قانون اتحادي بشأن الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح، الهادف إلى تعزيز منظومة التأهيل للأحداث، وفقاً للأسس العلمية القائمة على أفضل الممارسات العالمية، وبما يساعد على دمجهم في المجتمع وجعلهم عناصر فاعلين وإيجابيين.

كما اعتمد المجلس إصدار قانون اتحادي برد الاعتبار، الهادف إلى تعزيز تنافسية الدولة في مؤشر سيادة القانون وتسريع اندماج المحكوم عليهم في المجتمع، حيث ينظم القانون الأحكام المتعلقة برد الاعتبار الذي يجيز للمحكوم عليه في جناية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة المطالبة برد اعتباره، مبيناً فيها أنواع رد الاعتبار وشروطه وإجراءاته وغيرها من الأحكام المتعلقة به.

واعتمد المجلس التعديلات على نظام قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولائحته التنفيذية، وتستهدف رفع كفاءة الإجراءات وتيسيرها وتسهيل سريان التجارة الدولية عبر منافذ الدولة الجمركية، وتعزيز استراتيجية دولة الإمارات في حماية حقوق الملكية الفكرية ومواكبة التطورات التقنية الحديثة في مجال التعاملات الرقمية للجمارك، إلى جانب تعزيز كفاءة الجمارك في مكافحة التهريب وحماية أمن المجتمع واقتصاده، ورفع تنافسية الدولة في المحافل والمؤشرات العالمية وتعزيز قدراتها على الاستجابة السريعة لأية ظروف وتحديات في أي وقت.

كما اعتمد المجلس إصدار لائحة تنفيذية جديدة للقانون الاتحادي في شأن المعلومات الائتمانية وتعديلاته، حيث ستسهم اللائحة الجديدة بأحكامها في الدعم الإيجابي لمختلف جوانب الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي للقطاعات المصرفية في الدولة، وتوسيع صلاحيات شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية في الحصول على المعلومات الائتمانية، بما يعزز دقة وشمولية التقارير الصادرة عنها، إلى جانب السماح بتبادل المعلومات الائتمانية مع جهات ومراكز أخرى بما يدعم تقليل المخاطر عند التعامل مع المصارف والبنوك في الدولة. كما تم اعتماد قرار تعديل القائمة الأولى من قائمتي السلائف الكيميائية المرفقة بالقانون الاتحادي بشأن المنتجات الطبية ومهنة الصيدلة والمنشآت الصيدلانية لمواكبة الجداول المحدثة للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

إعادة تشكيل مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي

وفي الشؤون التنظيمية، اعتمد مجلس الوزراء إعادة تشكيل مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي برئاسة الشيخ عبدالله بن بيه، عضو مجلس حكماء المسلمين، لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، فيما يضم المجلس ضمن عضويته: عمر حبتور نيب الدرعي، وأحمد عبد العزيز الحداد، وسالم محمد الدوبي، وشما الظاهري، وإبراهيم آل علي، وعبد الرحمن علي الشامسي، وأحمد الشحي، وحمزة يونس هانس، وأمانى برهان الدين.

وفي الشؤون والعلاقات الدولية، صادق المجلس على اتفاقية بين حكومتي الدولة وهنغاريا، لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. ووافق على توقيع اتفاقية مع حكومة سورينام بشأن خدمات النقل الجوي. (وام)